الأمم المتحدة: نحو 20 ألف طفل جديد التحقوا بركب النزوح

البرد يقتل طفلين في شرق حلب ومخيم أعزاز

الأطفال هم ضحايا الحروب

الدمار في حلب

عواصم – «وكالات»: خيارات ضيقة لأطفال سوريا بين الموت حربا أو الموت جوعا حتى الموت بردا، يفرون من آفة لتلتقفهم أخرى، وأما الحياة الطبيعية فعزّت بعد أن جعلتهم الحرب حطبا تذكي به ألسنتها التي أبت أن تخمد.

أرقام صادمة وإحصاءات مرعبة ما عادت تهز ضمير العالم، الذي بثت في كل الفصول فقد تحدثت تقارير أممية عن التحاق قرابة 20 ألف طفل في الأيام الأخيرة فقط من شرق حلب بأقران النزوح السابقين، ليشكلوا نحو 60 في المئة من المهجرين وفق منظمة يونيسيف.

في سباق مع الفصول والزمن هم السوريون فلا هم انتصروا ولا هم أدركتهم شفقة المتنازعين فكفوا حتى تتمكن يونيسيف وغيرها من تقديم ما تيسر لنازحين تقول الأمم المتحدة إن المحظوظين منهم حظوا بالإقامة في مبان غير مؤهلة.

وأعلن الشتاء عن قسوته وبدأ بحصد ما استطاع من الأطفال، حيث توفي طفلان واحد في شرق حلب المحاصرة، والآخر عراقي نزح مع أهله من تلعفر في العراق هربا من المعارك ضد داعش فانتظره قدره في مخيم في أعزاز شمال حلب.

مشهد استدعى تحذيرات أممية عالية اللهجة من خطورة الوضع الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالمحاصرين والفارين حتى لا تضاف مآس جديدة على الموجودة والبالغ عددها نحو ثلاثة ملايين طفل سوري ولدوا خلال الحرب، وفق تقرير لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أشار إلى وجود نحو 6 ملايين طفل بحاجة للمساعدات فيما يعطف العالم عليهم بأوقية استنكار أو رطل قلق أو حبة تعاطف أو قطرة دموع، وأما الحلول فعصية عصية على من لم يجيدوا سوى فن الحرب.

من جانب آخر بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة محادثات بشأن مسودة قرار، تطالب بإنهاء القتال في سوريا، وسط إحباط من الكارثة الإنسانية في حلب، يتزامن ذلك مع حراك سياسي ومباحثات روسية- أميركية بهدف إيجاد حل للأزمة.

مسودة قرار تعكف كندا على إعدادها، وسط مطالبة أكثر من ثلث أعضاء الجمعية العامة بعقد اجتماع رسمي لبحث الأزمة.

وستعبر مسودة القرار عن الغضب حيال تصاعد العنف في سوريا، لاسيما في مدينة حلب كما ستطالب بدخول المساعدات ووقف الهجمات العشوائية وغير المتكافئة وإنهاء الحصار.

ورغم أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة غير ملزمة، لكنها يمكن أن تحمل ثقلا سياسيا.

وتتقاطع هذه التحركات مع تصريحات المبعوث الأممي إلى سوريا ستافان دي ميستورا الذي سيطير إلى نيويورك لأخذ نصيحة الأمين العام حول الإجراءات التي يجب اتخاذها بشأن حلب.

وقال دي ميستورا في هذا الصدد «أنا في طريقي للقاء الأمين العام للأمم المتحدة، لمناقشة الخطوات القادمة، التي ستتخذها بخصوص السياسات ووضع الحقائق على أرض الواقع فيما يتعلق بالموقف العسكري في سوريا. وستأخذ نصيحته، المهم جدا الآن أننا سنتخذ خطوات سريعة بشأن حلب، فهناك العديد من المآسي الإنسانية التي تحدث هناك».

وتأتي هذه التحركات مع مساع دبلوماسية بين واشنطن وموسكو، حيث دعا كيري لتجنيب حلب مزيداً من العذاب، معتبراً ما يجري بمثابة جرائم حرب.

وأفصح جون كيري قائلاً «عبرت لوزير الخارجية الروسي لافروف عن قلقنا البالغ من الكارثة الإنسانية المستمرة في حلب.. القتل والتهجير بانا من الأمور غير المقبولة ويجب علينا إحراز تطور بشأنهما، فهذه الأعمال قد ترقى لجرائم حرب».

على الجانب الآخر أعلنت موسكو أنها سترسل وحدة خبراء ومهندسين لتفكيك الألغام في المدينة، فيما قال لافروف إنه سيسمح لقوافل المساعدات بدخول المدينة بأمان، متهما الأمم المتحدة بعدم التحرك لتهيئة الظروف للدفع بعملية التفاوض.

الحراك السياسي يسابق الحل العسكري وسط إحباط السوريين ومنظمات حقوق الإنسان من العجز الدولي تجاه حلب، التي لا تزال تشهد حملة مسعورة من قبل النظام وحلفائه وسط مزيد من القتل والتهجير.

من جانب اخر كشف رئيس وفد المعارضة السورية العميد أسعد عوض إن محادثات تجري بين مندوبين عن الفصائل السورية المقاتلة وروسيا برعاية تركية حول الأوضاع في حلب.

وأشار الزعبي الى أن فصائل الجبهة الشمالية طالبت بحماية المدنيين في حلب من القصف اضافة الى اخراج الجرحى والمصابين من المدينة.

كما تم طرح اخراج المدنيين الراغبين بالمغادرة وفق ممرات آمنة وليس كما جرى في السابق.

أما روسيا فأصرت على خروج نحو 900 مسلح من جفش

بدورها المعارضة ردت بالقول أن هذا العدد مبالغ وفيه اضافة الى انه لايمكن التفريق بين مقاتل وآخر في حلب لا سيما بعد دمج جميع الفصائل المقاتلة تحت مسمى جيش حلب

واستبعد الزعبي أن يتم التوصل لأي اتفاق بين الفصائل وروسيا.

من جانبه طالب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بوقف فوري لاطلاق النار في حلب بسوريا.

وقال «من أجل تلك الغاية تركيا تلتقي مع ايران وروسيا ولبنان بشكل منفصل وبجانب هذه الجهود ندعم اللقاءات بين مختلف المجموعات».

وأضاف إن اهتمام بلاده منصب على رغبة السوريين وليس على الأسد الذي يعتبر مسؤولا عن قتل أكثر من 600 الف مدني.

من جهة أخرى أكد وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو، الجمعة أن بقاء رئيس النظام السوري بشار الأسد في الحكم يتعارض مع مبدأ العدالة الدولية. وأضاف أن الأسد مسؤول عن قتل 600 الف سوري وهو بالتالي لا يصلح لحكم دولة.

كما شدد من لبنان، خلال مؤتمر صحفي عقده بعد لقاء نظيره اللبناني جبران باسيل على ضرورة وقف القتال فورا في سوريا وحلب تحديدا، وإعلان هدنة لأن الوضع في حلب مثير للقلق ولا بد من صد الجماعات الإرهابية.

كما أشار إلى ضرورة التسلح باستراتيجية أقوى لمكافحة منظمات كداعش والنصرة.

وعلى صعيد الملف اللبناني، أكد أن انتخاب الرئيس ميشال عون خطوة إيجابية، معربا عن أمله بأن تستمر الخطوات الإيجابية في تأليف الحكومة، مؤكدا موقف بلاده الداعم للبنان وشعبه من دون أي تمييز.

من جهته، أكد وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل أن هناك اتفاقا بين الطرفين على وحدة سوريا ونظامها العلماني ومسألة الحدود التي لا يمكن التلاعب بها.

وأضاف: «نحن معنيون بمواجهة الإرهاب من خلال تنسيق أكثر فاعلية بين البلدين، وعلينا الاستفادة من المناطق المستقرة في سوريا للبدء بعودة النازحين إلى بلدهم.»

من جانب آخر قال وزير الخارجية البريطاني، بوريس جونسون، إن الملايين من السوريين لن يقبلوا أن يحكموا من قبل الأسد مرة أخرى، محملا إياه مسؤولية مقتل معظم ضحايا المجازر المرتكبة في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية.

وأضاف جونسون أنه يجب إيجاد طريقة جديدة للمضي قدما نحو الأمام وطي صفحة الأسد، معتبرا أن مستقبل سوريا لا يمكن أن يكون موحدا في ظل وجوده.

وقال جونسون أن بلاده لن تتجاهل الدور الروسي بالمجزرة الجارية في حلب، معتبرا لا إنه لا يمكن تطبيع العلاقات مع روسيا إذا لم تقنع الأسد بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

من جهة أخرى أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان اليوم السبت بمقتل طيارين اثنين في صفوف سلاح الجو التابع لنظام بشار الأسد، إثر سقوط طائرتهما فوق مدينة حلب.

ولم يتأكد النبأ من مصدر رسمي أو مستقل.

وقال المرصد في بيان أمس «إن مصادر موثوقة أكدت أن الطيارين الاثنين وهما ضابطان في سلاح الجو، قتلا إثر إسقاط طائرتهما جراء استهدافها من قبل الفصائل، خلال محاولتها الاقتراب من مطار حلب الدولي، الذي تسعى قوات النظام لتأمين محيطه بشكل كامل».

- سعي أممي لقرار ينهي القتال في سوريا
- المعارضة السورية: خروج 900 مسلح من جفش عدد مبالغ فيه
- تركيا: الأسد مسؤول عن قتل 600 ألف سوري ولا يصلح للحكم
- بريطانيا: سوريا لا يمكن أن توحد في ظل وجود بشار
- سقوط طائرة حربية لقوات النظام ومقتل طياريها في حلب

الأمم المتحدة تدعو إلى وقف القتال في طرابلس

«البنيان المرصوص» تحاصر «داعش» وتنقذ 41 مدنياً في سرت

قوات البنيان المرصوص

طرابلس – «وكالات»: عزّزت قوات البنيان المرصوص مواقعها، الجمعة، في الجهة البحرية آخر معاقل داعش في سرت، فيما ارتكبت عناصر داعش جريمة جديدة باستهدافها للأطفال والنساء الذين كان تتخذ منهم دروعا تختبئ خلفها.

وذكر المركز الإعلامي لعملية «البنيان المرصوص» على موقع فيس بوك أن «القوات تمكنت أمس الجمعة، من إنقاذ 41 مدنيا ما بين نساء وأطفال، بعد أن توجهت تسع نساء معهن اثنين وثلاثين طفلا نحو الممرات الآمنة التي وفرتها قواتنا، وقبل أن يتم إبعادهم عن خطوط النار نفذ الدواعش هجومين انتحاريين أسفرا عن وفيات بين النساء والأطفال مع إصابات أخرى».

وأضاف المركز أن «قوات البنيان المرصوص سيطرت على منازل جديدة تضاف إلى ما تم تطهيره خلال الأيام الماضية، وأحكمت قبضتها على عدد من المنازل، ثم أوقفت تقدمها لاتخاذ احتياطات إضافية لمنع وقوع ضحايا من الأطفال والنساء».

كما نقلت القوات بعض من تم إخراجهم من الأطفال للمستشفى الميداني للتلقي الإسعافات الأولية والعلاج المناسب، بعد أن تبينت إصابتهم.

من جانب آخر دعت الأمم المتحدة الجمعة، إلى وقف القتال بين مليشيات متصارعة في طرابلس أوقعت 8 قتلى على الأقل خلال 24 ساعة.

وأصدر موفد الأمم المتحدة إلى ليبيا مارتن كوبلر، بيانا أعرب فيه عن «جزعه البالغ إزاء المواجهات الجارية في طرابلس التي أفادت تقارير بأنها أودت بعدد من الأرواح، ويناشد القوات المنخرطة في أعمال العنف هناك أن توقف القتال فورا وأن يتم تغليب صوت الحكمة».

وتابع كوبلر «من غير المقبول على الإطلاق أن تتقاتل الجماعات المسلحة لفرض مصالحها وسيطرتها، وخاصة في المناطق السكنية، حيث أدى ذلك إلى ترويع السكان»، مضيفاً «نحن على تواصل مع الأطراف الموجودة على الأرض لحثها على وضع حد فوري لهذا القتال».

وكانت الاشتباكات اندلعت الخميس، وتواصلت الجمعة، في العاصمة الليبية ما أجبر السكان على البقاء في منازلهم.

وأفاد مصدر طبي أن المعارك أوقعت 8 قتلى على الأقل.

مصر: المحكمة الدستورية تقضي ببطلان مادة سلطة وزير الداخلية في «قانون التظاهر»

مصر: حرس الحدود يدمر 7 أنفاق جديدة شمال سيناء

جنود مصريون في سيناء

القاهرة – «وكالات»: تمكنت قوات حرس الحدود المصرية في نطاق الجيش الثاني الميداني من اكتشاف وتدمير سبع فتحات أنفاق جديدة على الشريط الحدودي بشمال سيناء خلال الشهر الماضي.

وقال المتحدث العسكري العميد محمد سمير، في بيان على صفحة القوات المسلحة المصرية على فيس بوك، إن «ذلك يأتي في إطار جهود قوات حرس الحدود في توجيه ضرباتها القاصمة للعناصر الإرهابية التي تستهدف الإضرار بالأمن القومي المصري على كافة الاتجاهات الاستراتيجية».

وأشار إلى أن «قوات حرس الحدود في نطاق الجيش الثاني الميداني تمكنت أيضا من ضبط أحد العناصر التكفيرية شديدة الخطورة، وعربة نقل بداخلها 18 لفافة لثبات الماتجو».

وأضاف أن «القوات اعتقت 685 شخصا من جنسيات مختلفة خلال عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية بمنطقة السلوم على الحدود الشمالية الغربية مع ليبيا».

كما ألقت إلى «اعتقال 82 شخصاً من جنسيات مختلفة خلال عمليات تسلل وهجرة غير الشرعية بمناطق(أبو رماد- مرسى علم- أسوان- العلاقي) في جنوب مصر».

من جانب آخر قضت المحكمة الدستورية المصرية العليا، أمس السبت، بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة 10 المتعلقة بسلطة وزير الداخلية المصري في منع التظاهرة، وسقوط نص الفقرة الثانية من المادة في «قانون التظاهر».

ورفضت المحكمة الطعون على المواد 8 و7 و19 في القانون وقضت بدستوريتها.

وأقام الطعون محامون بينهم المحامي خالد علي ، للطعن على مواد 8 و10 و7 و19 من القانون.

وتنص المادتان 8 و10 من القانون على لزوم الإخطار قبل القيام بالتظاهرة، وسلطة وزير الداخلية في إصدار قرار مسبب بمنع التظاهرة أو إرجائها أو نقلها في حالة وجود ما يهدد الأمن والسلم، فيما تنص المادتان 7 و19 على تجريم المشاركة في تظاهرة أخلت بالأمن أو عطلت مصالح المواطنين أو حركة المرور، ومعاقبة كل من خالف ذلك بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن 50 الف جنيه.

وأصدر الرئيس المصري السابق عدلي منصور قرارا بقانون رقم 107 في نوفمبر 2013 والخاص بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمعروف بقانون التظاهر، الذي يفرض على منظمي المظاهرات الإخطار عنها قبل الموعد بثلاثة أيام على الأقل وأن يحددوا الغرض من المظاهرة والشعارات التي سترتدد خلالها.

وتمثل المادتان 8 و10 جوهر القانون، حيث تنصان على إجراءات تنظيم المظاهرات ومنعها، بينما تتضمن المادتان 7 و19 عددا من الأفعال المحظور ارتكابها خلال التظاهر والعقوبات عليها، وسيؤدي الحكم بعدم دستورية أي مادة من الأربعة إلى سقوط الأحكام القضائية الجنائية التي صدرت استنادا لها، سواء كانت هذه الأحكام باتة أو قابلة للطعن.

من ناحية أخرى كشفت مصادر قضائية أن لجنة حصر وإدارة أموال جماعة الإخوان بالقاهرة، تمكنت على مدار أكثر من ثلاثة سنوات، منذ بداية عملها في نوفمبر عام 2013، من حصر ما يقرب من 95 في المئة من إجمالي أموال قيادات الجماعة، سواء العقارية أو السائلة أو المنقولة وكذلك الأسهم والسندات والحسابات السرية بالبنوك والشركات، وتقدر بنحو 45 مليار جنيه.

اللجنة تحفظت على 26 شركة صرافة إخوانية ثبت من التفتيش قيام أصحابها والعاملين بها من عناصر الجماعة الإرهابية بالمضاربة على العملات الأجنبية

وأشارت المصادر القضائية إلى أن اللجنة نجحت في التحري عن 1400 قيادي إخواني وثبت تمويلهم للعمليات الإرهابية، وهو ما دعاها للتحفظ على أموالهم وممتلكاتهم، ولكن دون مصادرتها وهو ما يعني أنه لا يجوز التصرف فيها إلا من خلال صدور حكم جنائي نهائي بمصادرة ممتلكات شخص من المتحفظ على أموالهم، كما قامت اللجنة بالتحفظ على 1121 جمعية تستخدم ميزانياتها في تمويل الإرهاب أيضا.

وأفادت المصادر أن الممتلكات الإخوانية التي قررت اللجنة التحفظ عليها، هي المستشفيات والمستوصفات الطبية وبلغ عددها 53 مستشفى ومستوصفا طبيا، وبالنسبة للمدارس فقد تحفظت اللجنة على 110 مدرسة، والتي تم عزل فيها نحو 85 % من مجالس الإدارات القديمة التابعة للإخوان.

وبحسب المصادر، فإن اللجنة فتحت مسابقة لتعيين مدرسين ومديرين تنقيذيين ومحاسبين ومراقبين ماليين وباحثين قانونين في الكيانات الإخوانية المتحفظ عليها، وذلك بعد ثبوت قيام الموظفين السابقين باستغلال سلطاتهم داخل الكيانات والتلاعب في الميزانيات وضخ أموال للجماعة الإرهابية لتنفيذ مخططاتها ضد مؤسسات الدولة والشعب المصري.

وأضافت المصادر، أن اللجنة تحفظت على 26 شركة صرافة إخوانية ثبت من التفتيش قيام أصحابها والعاملين بها من عناصر الجماعة الإرهابية بالمضاربة على العملات الأجنبية، وبتجميع عملة الدولار واليورو من العملاء بأسعار عالية ثم تخزينها ورفض بيعها للمستوردين والمواطنين والتلاعب بسعره خارج السعر المعلن من البنك المركزي.